



usmlo.org

# صوت الثورة

يا عمال كل  
البلدان،  
اتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية - اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

## لخروج الولايات المتحدة من ليبيا، ولتفكيك حلف النيتو

أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون خلال إجتماع للجنة الإتصال الخاصة بليبيا في تركيا في الخامس عشر من الشهر الفائت بأنه "إلى حين إستلام سلطة مؤقتة لزام الأمور، فإن الولايات المتحدة تعترف بالمجلس الوطني الإنتقالي الليبي كسلطة شرعية في ليبيا وسيتم التعامل معها على هذا الأساس. وفي الوقت نفسه، تؤكد الولايات المتحدة على فقدان نظام القذافي لأي شرعية حكم في البلاد." وتابعت القول بأن حكومتها ستقوم بتسليم الأموال الليبية المجمدة في الولايات المتحدة الى قوات "الثوار".

على أي أساس تقوم الولايات المتحدة بتقرير من لديه شرعية ومن يفتقدها في ليبيا؟ وكيف للإعتراف بمجموعة تمولها الولايات المتحدة والناو أن يعبر عن تقرير الشعب الليبي لمصيره؟ الأموال من حق الشعب الليبي لا مجموعة ممولة من قبل القوى الإمبريالية.

التتمة على الصفحة الثانية

تستمر الولايات المتحدة في عدوانها على ليبيا الذي تستخدم فيه حلف النيتو لشن معظم غارات القصف وللمساهمة بتمويل حرب العدوان هذه. حاولت الولايات المتحدة منذ البداية وسم حربها هذه ك"مهمة إنسانية." لا يجب هذا أن أفعال الولايات المتحدة والنيتو تمثل جرائم حرب من قصف للبنية التحتية المدنية وإستهداف المشافي والمدارس والمرافئ والموارد النفطية. ونجم عن قصف الولايات المتحدة والنيتو سقوط أكثر من 1000 قتيل وميآقارب الـ5000 جريح.

ومما تم إستهدافه شبكة المياه وهي نظام ري يخدم البلد الصحراوي بالإضافة إلى المعمل الذي ينتج الأنابيب المستعملة في هذه الشبكة في محاولة للحيلولة دون إصلاحها. كما تم قصف مطار طرابلس المدني في إطار سعي الولايات المتحدة والنيتو تركيع ليبيا وهو ما تفشله المقاومة المتصاعدة للشعب الليبي ضد العدوان.

أعلنت الولايات المتحدة في يوليو عن أن هدفها كان دوماً إزاحة العقيد معمر القذافي بالقوة وتنصيب حكومة على قياس رغباتها. إذ

## لا لمكافأة للأغنياء! لزيادة تمويل البرامج الإجتماعية

الحالية بتحدي سيطرة الإحتكار وبالمطالبة بأن يسيطر الناس على الإقتصاد، إذ تتمثل المسألة الفعلية بمن يقوم بالتقرير. تصر الإحتكاريات على المضي قدماً في المسار الكارثي الذي يخدم مصالحهم لتحصيل أكثر مايمكن من الأرباح ويساعد على هيمنتهم على العالم لضمان هذه الأرباح. وهم من يرفض التنازل "بأي شكل من الأشكال." وهم من يهدد بتدمير الإقتصاد بحروبهم العدوانية وبالمزيد من التمويل الحربي وبالمضاربات وبدفع مستويات المعيشة والشغل إلى المزيد من التراجع. المشكلة تكمن في هيمنة الإحتكار على الإقتصاد والتركيبية السياسية ولا بد من مواجهتها.

الثروة ينتجها العمال والناس ولهم حق المطالبة بها. ولهم التحكم بالإقتصاد وتقرير مساره ومآله. يتمثل الخداع المتأصل في الجدل الحالي بشأن الدين بإسكات صوت الطبقة العاملة ودعوة الناس عوضاً للإنضمام لجوقة المطبلين لحقوق الإحتكاريات. تتوعدنا هذه بالمزيد من الإبتزاز مع تصاعد تقليص الموازنة وقيام الإحتكاريات بتخفيض التصنيف الإئتماني مع الترويج لحاجة الإحتياطي الفدرالي للمزيد من الأموال العامة "لإعادة الإستقرار" للأسواق.

التتمة على الصفحة الثالثة

يتبدى زيف "جدل الدين" بشكل أوضح كلما طال الخوض بالأمر. إذ سعد رأسماليو وول ستريت من إبتزازهم للعامة بالتهديد بتخفيض التصنيف الإئتماني ورفع معدلات الفائدة إلا إذا ضمنت الحكومة الأمريكية "عدم تخلفها عن الوفاء بالتزاماتها المالية بأي شكل من الأشكال." تذكر هذه اللغة باللغة المقبته لقانون مدراء الطوارئ المالية في ميتشغن والذي "يحرم إنهاء أو تقليص متوجبات دفع مستحقات تخديم الدين." إلا أن قانون ميتشغن والإتفاق الشبيه الخاص بالدين يحللا إلغاء وتقليص واجبات الحكومة الإجتماعية.

لا يتعدى جدل الدين كونه حيلة تقدم على أنها مسألة حيوية للإقتصاد في حين أنها تتفادى التصدي لأي من المشاكل الإقتصادية التي يعاني منها الناس مثل تدمير الصناعة والبطالة المرتفعة والرواتب والتعويضات التقاعدية المتخلفة عن المعايير الأمريكية بالإضافة إلى الإنفاق العسكري الهائل. لا يشكل هذا تهديداً للهيمنة التي تفرسها الإحتكاريات الكبرى على الإقتصاد. لابل يصار إلى إستغلال الجدل هذا لإجبار الناس على الخضوع لهذه الهيمنة ولمطالب الإحتكاريات الحالية بتصعيد إعتدائها على العامة وعلى المجتمع مع قرصنتهم على المزيد من المال العام. إن الدين والعجز هي تقيقات يستعملها الأغنياء لإجبار الناس على دفع أثمان أزمة لم يتسببوا بها أصلاً. العمال هم صانعو الثروة الوفيرة. يتمثل حل المشاكل الإقتصادية

بأن العدوان هو جريمة ضد السلام كأسوأ الجرائم من حيث أنها تدفع إلى حرب عالمية، تحاول الإمبريالية فرض خيار العنف كسلاح مفضل من باب حصانتها من العقاب.

تقوم الولايات المتحدة باستخدام حلف النيتو كأداة لعدوانها وكألية لخوض حروبها من دون وجود "أي جندي أمريكي على الأرض" حسب تعبير أوباما. الحلف هو من مخلفات الحرب الباردة ومن الواجب تفكيكه الآن، وهو ما يساهم، بالتزامن مع حروب الولايات المتحدة وإعتداءاتها، بالسلم والأمان العالميين. لا بد من إعادة كافة القوات الأمريكية إلى الوطن الآن! إن وضع حد لتدخل الولايات المتحدة والنيتو يساهم في الدفاع عن حقوق الشعوب هنا وحول العالم ومنها حق تقرير شؤونهم دون أي تدخل أجنبي.

على الولايات المتحدة مغادرة ليبيا الآن!  
لتفكيك حلف النيتو الآن!

على الشعب الأمريكي شجب عدوان الولايات المتحدة وتدخلها في شؤون الدول الأخرى كجرائم ضد السلام وكجرائم ضد الإنسانية كما يشير الإستهداف المتزايد للمدنيين وللبنى التحتية في ليبيا.

فيعد ضربها حكم القانون الدولي بعرض الحائط، تقوم الولايات المتحدة باستخدام العنف والقوة العسكرية لفرض تدابير تمكنها تقرير أي حكومات تتمتع بالشرعية وأي منها تفتقدها. تزعم كلينتون بأنه "في النهاية" يعود للشعب الليبي، أو الشعب السوري أو العراقي، "رسم مساره" في حين أنها تقصد ضمناً بأن المسار الذي تفرضه الولايات المتحدة هو وحده المقبول. وعليه تقوم الولايات المتحدة كقوة أجنبية إمبريالية تقرير ماهية الحكومة وشكلها ومن من القوى السياسية في بلد ما تعتبر "شرعية" ومن منها توصم بـ"الإرهاب". وعليه القبول إذن بالتحريض على الحرب الأهلية وتنفيذ عمليات الإغتيال وهجمات الطائرات من دون طيار وعمليات القوات الخاصة، وحتى هذه لم تعد سرية. بمواجهة الموقف الثابت للشعوب

## تصاعد الحركة الليبية ضد حلف النيتو وثواره جميلة غدار

ضد المجلس الوطني الإنتقالي في بنغازي، وحمل البعض السلاح في حين تظاهر البعض الأخر للمطالبة بإنهاء سلطة المجلس اللا مشروعة. تدخلت مروحيات النيتو مستهدفة المتظاهرين بشكل مباشر. وتقول تقارير أخرى بأنه تم قتل 160 شخصاً خلال إجتماع سلمي في أحد المباني لمناقشة الخطوات السياسية والمساعي الجماعية لعزل المجلس. لا يمكن التحقق من عدد الذين قضاوا على يد النيتو في بنغازي لعدم إعادة جثامينهم إلى عائلاتهم ولدفنهم في مقابر جماعية.

وفي سياق آخر تمت مهاجمة مظاهرة سلمية تدعو للوحدة خرجت من منطقة السبها وذلك في منطقة غوليش بدعم جوي من طائرات حلف النيتو، قتل على أثرها ثلاثة ناشطين وجرح 70. تبع هذا قيام النيتو بمهاجمة منطقة سهبا في ما بدا أنه رد إنتقامي وفق المصادر. وتقول وسائل إعلام أن قبيلة العبيدي إنضمت يوم 2 أغسطس إلى المقاومة المسلحة ضد المجلس الوطني الإنتقالي.

وتأتي أخبار إنتفاض قبيلتنا الورفلة والعبيدي في الأماكن الخاضعة لسيطرة المجلس شرقاً في أعقاب تقارير تشير إلى قيام مجلس قبائل ليبيا بإصدار بيان يوم 25 يوليو يندد بالنيتو وبالمجلس الوطني الإنتقالي ويقر بشرعية الحكومة الليبية.

**ضربات حلف الناتو الجوية تدعم تقدم "الثوار"**  
تتابع غارات حلف النيتو على ظلطن وطرابلس بشكل شبه يومي في إطار تزويد الدعم الجوي لمحاولة "الثوار" التقدم باتجاه المناطق التي ماتزال تسيطر عليها الحكومة. يركز مايسمى بالثوار حالياً على التقدم غرباً نحو ظلطن وهو ماسيفتح أمامهم الطريق نحو معقل الحكومة الليبية القوي في طرابلس. مع العلم أن تركيزهم سابقاً كان على السيطرة على البريقة الغنية بالنفط، إلا أن محاولاتهم باءت

تتصاعد وفق مصادر عديدة تحركات الشعب الليبي ضد حلف النيتو وثواره في أنحاء البلاد. تستمر المظاهرات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الليبية منذ أسابيع، إلا أن الاحتجاجات وحتى الإشتباكات قد بلغت الآن المناطق التي تسيطر عليها قوات المجلس الوطني الإنتقالي.

زعم الإمبرياليون وخبراءهم خطأً في الأيام الأولى للحرب على ليبيا بأن الشعب الليبي سينتفض مسانداً تحرك مايسمى بالثوار في مواجهة الحكومة. ووفق هؤلاء كان تحقق هذه الإنتفاضة على قاصب قوسين أو أدنى. هدفت المحاولة الدعائية هذه إلى منح مايسمى بالثوار غطاء الشرعية وكأنهم قوة شعبية تعبر عن رغبة الشعب بالتغيير. إلا أن هذا لم يتحقق لابل يتظاهر الليبيون اليوم في أنحاء البلاد ضد "الثوار" وداعمهم حلف النيتو.

دعى الزعيم الليبي العقيد القذافي في بداية الحرب الناس في الأماكن الخاضعة لسيطرة المجلس الوطني الإنتقالي إلى الإنتفاض على الأخير، ومنذ بداية عدوان النيتو قامت حكومة القذافي بتوزيع أكثر من مليون، وربما مليوني، قطعة سلاح للجماهير الليبية. وهو ما لا يمكن لحكومة تخشى من ضعف تأييد الشعب لها أن تفعله إذ تستمر المظاهرات الحاشدة في طرابلس و السبها ومناطق أخرى منذ أسابيع عدة. وفي آخر التطورات تتصاعد الحركة المناوئة للنيتو وبسرعة في المناطق الخاضعة لسيطرة المجلس الوطني الإنتقالي في شرق البلاد ومنها معقلهم الأساسي بنغازي. وفق موقع غلوبال ريسرتش، خرج الناس في بنغازي ودرنه وطبرق إلى الشوارع للإحتجاج على النيتو وعلى العصابات المسلحة التي تسمى بالثوار التابعة للمجلس الوطني الإنتقالي، في حين إندلعت إشتباكات في بعض المناطق.

تقول المصادر بأن قبيلة الورفلة إنضمت في 31 يوليو إلى الإنتفاضة

الدول عينها التي تزود ما يسمى بالثوار بالأسلحة تدعي أنها مفوضة بالتحرك على هذه الشاكلة بموجب القرار التشريعي ذاته. منذ بداية غارات النيتو على ليبيا في 19 مارس، شن الحلف آلاف الضربات الجوية ما أدى إلى مقتل وجرح الآلاف على الأغلب. أما الثوار فالبكاد تمكنوا من السيطرة على مناطق محدودة من البلاد كما باءت محاولاتهم إبعاد الحكومة من طرابلس وبقية المناطق بالفشل رغم الدعم الذي يزوده التحالف العسكري الأقوى في العالم، أي حلف النيتو.

**مأساة من صنع النيتو: تدمير شبكة المياه الليبية**  
قالت صحيفة *البرافدا* يوم 23 يوليو بأن قصف النيتو إستهدف مصنعاً لأنابيب المياه في البريقة ما أدى إلى مقتل 6 حراس. يتخصص المصنع بإنتاج الأنابيب لنظام الري النهري العظيم المصنع بشرياً والذي يساعد على إيصال المياه لـ 70 بالمئة من منازل سكان البلد الصحراوي القاحل. ووفق الصحيفة عينها تم قصف المصنع بعد تدمير شبكة المياه في 23 يوليو. أراد الإمبرياليون هكذا ضمان عدم إصلاح الشبكة بأنابيب ينتجها المصنع. وكان مدير شركة نظام الري النهري العظيم هو من أعلم بوقوع الهجوم على منشأته. ما من شك بأن هذا التدمير سيزيد من معاناة الليبيين الذين يعتمدون على نظام الري للحصول على المياه. تمت المباشرة ببناء نظام الري عام 1984 في ظل قيادة القذافي وهو إنجاز مهم بمعايير التخطيط البشري والهندسة كونه مكن من إيصال المياه للمرة الأولى علي نحو ثابت للبلاد بأكملها. يمثل مشروع النهر البشري العظيم أكبر مشروع للري وأكثره تكلفة في العالم. ويستخدم مخازن مياه أحفورية تحت الأرض لضمان حصول الليبيين على المياه بشكل عادل بغض النظر عن مكان إقامتهم. وكان المشروع مطرداً من ناحية التوسع والتحديث لدى قيام النيتو بتدميره. وهو جزء من مشاريع بناء الدولة التي عكفت عليها الحكومة والتي أدت جهودها قبيل عدوان حلف النيتو إلى تصنيف ليبيا كأفضل البلدان الأفريقية في مستوى المعيشة وفق كافة معايير الأمم المتحدة ومنها الحصول على مياه صالحة للشرب. تدمير نظام الري مأساة من صنع أيدي النيتو لا بد من أن يحاسب عليها.

بالفشل وهذا على ما يبدو مدافع بهم إلى التركيز عوضاً على الوصول إلى طرابلس عن طريق ظلين. وهو ما انعكس تغيراً في جغرافية أهداف غارات حلف النيتو تماشياً مع تغير تكتيكات "الثوار". وتتنقل وسائل الإعلام آثار استمرار الضربات الجوية "الإنسانية" سواء من ناحية الخسائر البشرية أو تدمير البنى التحتية الحيوية للمجتمع الليبي.

وفق تقارير إعلامية قامت طائرات النيتو بقصف مطار طرابلس الدولي في 18 يوليو وهو مطار مدني لم يتم إستخدامه لأغراض عسكرية كما تم قصف ثلاثة أبراج تابعة لهيئة الإرسال الليبية في طرابلس يوم 3 أغسطس ما أدى إلى مقتل 3 صحفيين وتقنيين وجرح 15 آخرين. ومنذ بداية العدوان عمد النيتو إلى إستهداف شبكة المياه والري والمشافي والمؤسسات الطبية والمدارس والجامعات ومصافي النفط والمصانع والمتاجر والمنازل وبنى تحتية مدنية أخرى. يزعم الناطقون باسم النيتو بأن هذه المواقع تم إستهدافها لأنها كانت عسكرية وليس لديهم سوى الوعد بالتحقيق عندما يتم إحراجهم بحقائق تثبت بطلان مزاعمهم.

تبين مؤخراً بأنه تم قصف مشفى في ظلين يوم 25 يوليو ما أدى إلى مقتل 8 أشخاص على الأقل. كما أصيب مستودع مجاور للأغذية في الغارة عينها في ما يبدو أنه إستهداف لمواقع مماثلة في المنطقة. وبحسب مقالة لصحيفة *الديلي تلغراف* يوم 5 أغسطس، فإن طائرات النيتو قصفت منزلاً من طابقين في ظلين ما أدى إلى مقتل أم وطفليها. وعرضت المقالة لتعليقات سكان المدينة المنددة بحلف النيتو وثواره ومنها مقالة صاحب متجر بأنه لا يحق لهؤلاء دخول المدينة مع التشديد "بأننا سنقاوم هذا الإحتلال لأخر نقطة دم في عروقتنا". وقال محام يقطن المدينة: "يقول حلف النيتو بأنه يحمي المدنيين إلا أنهم يستهدفونا بأسلحتهم".

يقوم النيتو بقصف ليبيا بموجب قرار لاشري صادر عن مجلس الأمن الدولي يفرض حظراً للطيران فوق البلاد. وبالطبع لالعلاقة بإستهداف شبكات المياه ومصانع الأنابيب والمواقع الحكومية بالحظر الجوي. وفي خرق آخر للقرار نقل عن مصادر عسكرية ليبية بأنه تم ضبط شحنة من 19,000 بندقية AK-47 مرسله من إيطاليا في أجدابيا. ينص القرار 1970 الصادر عن مجلس الأمن يوم 26 فبراير على فرض حظر على الأسلحة بحق ليبيا، إلا أن

## الأغنياء - تنمة الصفحة الأولى

السياسية اللازمة لبلوغ هذا الهدف. دعونا نؤكد على الموقف بأن الأموال العامة تعود إلينا وأنه ينبغي محاسبة الحكومة لضمان حقوق الناس. البديل موجود بالنسبة لأزمة الميزانية: التوقف عن مكافأة الأغنياء وإنهاء تمويل الحروب وزيادة تمويل البرامج الإجتماعية!

نقول لا! نعم للحق العام ولا لحق الإحتكاريات! نقول بأن القضية الحاسمة عندما يتعلق الأمر بالإقتصاد هو من يقرر، فالإقتصاد هو إقتصادنا، ونحن من يقرر. ندعو الجميع لدعم هذا الشعار وتبليغ رسالتهم هذه للرئيس وللكونغرس. ينبغي أن ندفع قدماً بالنقاش المتعلق بتمكين الناس كي يكونوا صناع القرار وأيضاً الوسائل

**usmlo.org**

**بالعربية والإنكليزية والإسبانية**

# قانون تنظيم موازنة 2011

يزيد القانون الجديد من تهميش الناس ويفرض إقتطاعات كبيرة في تمويل البرامج الاجتماعية تعارضها الأغلبية، وذلك في إطار غضب الناس من فشل الكونغرس من التصدي للمشاكل الاجتماعية الملحة مثل البطالة والفقر وإنهاء الحروب. وهو يعرقل المسار الذي يرتجيه الناس والمتمثل بحقهم في تقرير هذه المسائل المهمة وفي انتخاب ممثلين يمثلونهم هم لا الأغنياء.

## إقتطاعات في الاتفاق على البرامج الاجتماعية

يفرض القانون سقوفاً سنوية للموازنة لا ينبغي تجاوزها بغض النظر عن الظروف الاقتصادية والإحتياجات. يدعو القانون تحديداً إلى إقتطاع 2 بالمئة من موازنة الرعاية الصحية وهو حال البرامج الاجتماعية الأخرى مثل التعليم والإنعاش الإجتماعي باستثناء الضمان الإجتماعي والمساعدة الطبية. ستعمل اللجنة المشتركة التي سيتم تشكيلها على تقرير تفاصيل خفض الإنفاق بتريليون ونصف دولار والتي ستتأتى دون أي شك من البرامج الاجتماعية. ففي قطاع التعليم مثلاً، يوصي القانون بإقتطاع 21.6 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة من برنامج ستافورد للقروض الطلابية وهو ما يعني إيقاف التمويل الذي يستفيد منه معظم دارسي الشهادات العليا. إلا أنه يزيد موازنة برنامج منح غرانت التي يستفيد منها طلاب المرحلة الجامعية الأولى بـ 17 مليار دولار من الآن لغاية عام 2015.

## إستثناء التمويل الحربي من الإقتطاعات

تم إستثناء تمويل حربي أفغانستان والعراق تحديداً من أية إقتطاعات أو سقوف إنفاقية بما يتوافق مع مسعى الولايات المتحدة الهيمنة على العالم وما يستتبعه هذا من حروب عدوانية. لا بل يسمح القانون بـ "مخصصات طارئة" لشن حروب إضافية (والمعروفة باسم العمليات الخارجية الطارئة) و"للحرب العالمية ضد الإرهاب". يعني هذا بأنه لا سقف لحروب الولايات المتحدة وهجمات طيارها من دون طيار وعمليات قواتها الخاصة و أجهزة إستخباراتها. بالمقابل ليس هناك من "تمويل طارئ" لحقوق الناس ومنها حقهم بالتوظيف والمأكل والمسكن. ويسمح القانون بتمويل محدد للإغاثة في الكوارث.

لايمس القانون بميزانية وزارة الدفاع البالغة 700 مليار دولار سنوياً وذلك بإدراج العديد من الأجهزة الأمنية في "فئة الأمن" مثل وزارة الأمن الوطني ووزارة شؤون قدامى المحاربين والهيئة الوطنية للأمن النووي وحسابات وتمويل الأجهزة الإستخباراتية لعملياتها الخارجية. بما أن العنف هو سلاح الولايات المتحدة المفضل يطغى البنتاغون على الدور "الدبلوماسي" الذي تضطلع به وزارة الخارجية وهو ما يعني أن قطاع "الشؤون الدولية" سيعاني أيضاً من إقتطاعات تمويلية.

أضف إلى ذلك أن سقوف الإنفاق الخاصة بفئة "الأمن" أعلى من فئة "الغير الأمني". إذ يبلغ السقف للعام 2012 684 ملياراً للفئة الأولى مقارنة مع 359 ملياراً لفئة الثانية. وأبتداءً بالعام 2014 سيخضع كل الإنفاق التقديري لسقوف مما يعني أن الفارق بين الفئتين سوف يزداد.

## تقوية السلطة التنفيذية

يمنح القانون الجديد الرئيس صلاحية رفع سقف الإستدانة بـ 2.4 تريليون دولار على ثلاثة مراحل. بإمكان الكونغرس تمرير قرار

في الثاني من أغسطس تم إقرار قانون تنظيم الموازنة لعام 2011 والقاضي برفع سقف الإستدانة والإلزام بخفض الإنفاق بقيمة 2.4 تريليون دولار خلال السنوات العشر القادمة. تم تمرير مشروع القانون بعد إجتماعات مغلقة بين الرئيس باراك أوباما وزعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونل وزعيم الأقلية الديمقراطية فيه هاري رييد. كما توقعت صوت الثورة (راجع عدد تموز، أو تحديث 18 يوليو على موقعنا على الإنترنت)، فإن القانون يطبق الخطة التي إقترحها ماكونل والتي تتضمن إقتطاعات واسعة في الموازنة تستهدف أساساً البرامج الاجتماعية ومنح الرئيس صلاحيات رفع سقف الإستدانة وتشكيل لجنة مشتركة من الكونغرس تتولى معالجة أمور الميزانية، على أن يتم إقتطاع 900 مليار دولار فوراً وترليون ونصف لاحقاً من قبل اللجنة المشتركة.

## إستهداف النقاش في الكونغرس

في سياق السعي للتشكيك بالكونغرس المترافق مع "الجدل" الخاص بالدين، يحرص القانون الجديد على الحد من إمكانية قيام الكونغرس النظر بأمور الميزانية في المستقبل. خصصت الكثير من صفحات القانون لقواعد تفرض حدود صارمة لممد النقاش وتمنع إدخال أية تعديلات على مشاريع الموازنة وتتقاضي الإلتزام بالقواعد والآليات المعهودة والتي تسمح بتقديم المعلومات وإعادة النظر بالمواد المطروحة، وكل ذلك كي يتم التصويت بسرعة على مشروع اللجنة المشتركة للموازنة. وسيكون على لجان الكونغرس، والمولجة عادةً بعقد جلسات إستماع عامة وتلقي المعلومات والشهادات وخلافه، إقرار المشروع في غضون خمسة أيام ومن دون أية تعديلات وإلا حول المشروع إلى مجلسي النواب والشيوخ للعرض. لا يخصص بعدها سوى ساعتين لنقاش المشروع في مجلس النواب. ولا يحصل مجلس الشيوخ سوى على يومين للنقاش على أن لا يتجاوز الثلاثين ساعة من النقاش الفعلي بما فيها الوقت المعطى لخوض بإقتراحات الأعضاء، ينبغي بعدها الإلتزام بإقتراح للتصويت غير خاضع للنقاش أو التأجيل. كما يتضمن القانون إجراء "إنفاذياً" يمنع أي مشروع قانون أو قرار مشترك أو تعديل أو إقتراح أو تقرير "إن كانت تؤدي إلى تجاوز حدود الإنفاق التقديرية." وهو ما يعني أن حدود الإنفاق لن تتغير بغض النظر عن الظروف الاقتصادية ومعدلات البطالة العالية وتزايد الفقر.

يناقض كل هذا القواعد المعهودة المتبعة في الكونغرس ويعرف المشكلة على أنها مشاركة العامة ومناقشتهم لمشاريع القوانين المطروحة. يفترض بنقاشات الكونغرس، سواء داخل اللجان أو خارجها، أن تكون حيزاً لتقديم المعلومات والحجج المنطقية. تخلى الكونغرس إلى حد كبير عن محاجة من هذا النوع، لا بل تؤدي التدابير المفروضة في القانون الجديد إلى إلغاء أشكال وقواعد النقاش والمحاجة. والبديل هو القليل من النقاش وتحريم التعديلات والتصويت بسرعة بغض النظر عن النتيجة. وبالنظر إلى أن قانون الموازنة الجديد ذو أهمية كبيرة وخاصة كونه يلزم بإقتطاعات إنفاقية ضخمة سيكون تأثيرها كبيراً على الناس، فلا شك من أن إلغاء المناقشات وجلسات الإدلاء بالشهادات هي آليات تحول دون مشاركة العامة وتقصي مفهوم أن المناقشة والحجج المنطقية ضرورية لإقرار التشريعات. كما تقرم الكونغرس، وهو هيئة تشريعية، إلى دور البصم على ما يريأيه الرئيس ولجنة معينة مؤلفة من 12 نائباً.

التقرير إلى الرئيس والكونغرس بما لا يتجاوز 2 ديسمبر، وحينها فقط يجري الكشف عن مضمونه للعموم. يقوم بعدها الكونغرس بالمصادقة على مشروع القرار بحلول 15 يناير 2012 تفرض بعدها إقتطاعات من الإنفاق التقديري لفئتي الأمن وغير الأمن مناصفة. من المفترض أن يتم حل اللجنة في نهاية يناير 2012، إلا أنه ليس هناك ما يحول دون تشكيل لجنة دائمة في سياق مشروع القانون الذي سنتقدم به.

### التعديل الدستوري وتخفيض الإنفاق مناصفة

يتضمن القانون إجراءات إضافية إلى جانب ما تم عرضه هنا من إقتطاعات ضخمة وتعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية والقيود العديدة المفروضة على مناقشة الموازنة في الكونغرس وفرض التصويت بسرعة على مشروع قانون غير قابل للتعديل. يلزم أحد الإجراءات الكونغرس التصويت على تعديل دستوري يقول بـ "موازنة عادلة". يتم تقييد النقاش مرة أخرى عن طريق تحديد المدد المعطاة للمناقشة وفرض التصويت على التشريع المقترح بسرعة. كي تفر التعديلات الدستورية يتوجب الحصول على أغلبية الثلثين في مجلسي النواب والشيوخ وهو ما يجعل إقرارها أمراً صعب التحقق. تمت إضافة هذا البند كمنافسة للحصول على تصويت الأعضاء الجدد عن الحزب الجمهوري.

وفي حال فشل الكونغرس في المصادقة على مشروع قرار ترفعه اللجنة المشتركة أو إتخاذ إجراءات تضمن تخفيضات ضخمة في الإنفاق على البرامج الإجتماعية بحلول 12 يونيو 2012، سيتم فرض إقتطاعات فورية للإلتزام بسقف الإنفاق لعام 2013. يتطلب القانون الجديد أن تأتي نصف هذه الإقتطاعات من إنفاق وزارة الدفاع والنصف الثاني من البرامج الإجتماعية، وهي منافرة للحصول على المزيد من أصوات الديمقراطيين لإعطاء الإنطباع بأنه سيتم تخفيض إنفاق البنثاغون. من المحتمل أن يتم إستخدام التهديد بإقتطاع موازنة البنثاغون لفرض إقتطاعات أكبر من البرامج الإجتماعية.

على العموم لا يهدف القانون إلى ضمان موازنة تلبى إحتياجات الناس وهي مسؤولية الحكومة الإجتماعية. يسعى القانون عوضاً إلى تعزيز صلاحيات السلطة التنفيذية وإعطاء الإنطباع بأن المشكلة تكمن في الهيئات التشريعية كالكونغرس وفي المناقشات العامة والنظر الدقيق بالقوانين. لا بل يقونن دور الكونغرس البصم على قرارات الرئيس وقلة من القادة يزعم بأنهم وحدهم "القادرين" على الحكم. وعلى نحو يتقاطع مع جدل الدين، يرفض القانون الجديد التدابير الواجب إتخاذها لحل المشاكل التي تواجه الناس وضمانة لحقوقهم وهو دور يتمثل بصناعة القرار وتحديد مسار الإقتصاد وآليات الحكم ككل.

يرفض مقترحات الرئيس وبإمكان هذا الأخير نقضه. وإبطال النقض ينبغي الحصول على ثلثي أصوات مجلسي النواب والشيوخ، وهو أمر صعب التحقق بالنسبة لأوباما وللرؤساء القادمين. من الشائع أن يقوم الكونغرس بإقتراح وتمرير التشريعات التي قد تتعرض لمعارضة الرئيس ونقضه. أما الآن فقد غدا للرئيس اليد الطولى إلا إذا ضمن الكونغرس أغلبية الثلثين لإبطال نقضه. هذه آلية لتقريب سلطات الكونغرس توسيع السلطات التنفيذية. ويشكل القانون سابقة بالنسبة لصلاحيات السلطة التنفيذية المتوسعة ما يوفر أرضية لتوسيع آلية "المعارضة" التي يمكن للكونغرس ممارستها إلى ميادين أخرى.

### لجنة مشتركة معينة

ينص القانون كذلك على إنشاء "لجنة مشتركة مختارة لتخفيض العجز". تقوم اللجنة بـ "تقديم التوصيات وإقتراح لغة تشريعية تساعد على تحسين وضع الإختلال المالي الفدرالي في الأمدن القصير والطويل". على اللجنة تخفيض العجز بترليون ونصف خلال عشر سنوات بين 2012 و2021. تتألف اللجنة من 12 عضواً، ستة من مجلس النواب والستة الآخرين من مجلس الشيوخ. يعين كل من زعيمة الأغلبية والأقلية في مجلس الشيوخ (حالياً ديمقراطي وجمهوري) ثلاثة أعضاء للجنة، وبالمثل يقوم زعيمة الأغلبية والأقلية في مجلس النواب (حالياً جمهوري وديمقراطي) بتعيين الأعضاء الباقين مناصفة. عليه يتوقع أن تتألف اللجنة من ستة أعضاء جمهوريين وستة ديمقراطيين، إلا أن لزعماء الحزبين الحرية بتعيين أي أعضاء آخرين من مجلسي النواب أو الشيوخ. نصاب التصويت والإلتزام والأدلاء بالشهادات هو سبعة أصوات. ينبغي تأليف اللجنة بموعد لا يتجاوز 16 أغسطس على أن تلتزم في غضون 45 يوماً من تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ يوم 2 أغسطس. على لجان الموازنة في مجلسي الشيوخ والنواب تقديم توصياتها للجنة المشتركة قبل 16 أكتوبر. من غير الواضح إن كنا سنشهد المناقشة السنوية المألوفة الخاصة بالموازنة في الكونغرس في شهر أيلول أو إن سيعمد إلى تفويض الأمر للجنة المشتركة. يتم تدوال إسم "اللجنة الخارقة" لهذه اللجنة المشتركة والتي من المتوقع أن تكون هدفاً لمجموعات الضغط في واشنطن على نحو غير مسبوق خلال الأشهر الأربعة القادمة، أن تكون محجاً لتبرعات مجموعات الضغط والأحتكارات الكبرى.

مع ان القانون يسمح للجنة بتنظيم جلسات إستماع وإدلاء بشهادات، إلا أنه يلزمها تقديم تقرير عن نتائج وخلصات عملها بالإضافة إلى اللغة التشريعية الضرورية لتطبيق تخفيض الإنفاق بـ 1.5 ترليون دولار بما لا يتجاوز 23 نوفمبر. يتم المصادقة على التقرير بالحصول على أصوات الأغلبية مع مراعاة رأي الأقلية. يرسل بعده

